شرح تيسير مصطلح الحديث
للشيخ الطحان
لأبي المنذر المنياوي

مقدمة:

الحمد لله وكفى وصلاة وسلاما على عباده الذين اصطفى، وبعد ..

قال الإمام ابن المبارك: "إن الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".

وأول من تلقى السنة هم الصحابة الكرام ، فحفظوها وفهموها ، وعلموا جملتها وتفصيلها ، وبلغوها – كما أمروا– إلى من بعدهم .

...ثم تلقاها التابعون ، وبلغوها إلى من يليهم ... وهكذا ، فكان الصحابي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ... ، ويقول التابعي : سمعت فلانا الصحابي يقول : سمعت النبي صلى الله عليه واله وسلم ،

ويقول الذي يليه : سمعت فلانا يقول : سمعت فلانا الصحابي يقول : سمعت النبي صلى الله عليه و سلم وهكذا.

ثم جاء عصر أتباع التابعين، فكثر الضعفاء، والمغفلون، والكذابون، والزنادقة، فنهض الأئمة لتبيين أحوال الرواة و تزييف ما لا يثبت، فلم يكن مصر من أمصار المسلمين إلا و فيه جماعة من الأئمة يمتحنون الرواة، و يختبرون أحوالهم و أحوال رواياتهم، و يتتبعون حركاتهم و سكناتهم تهم، و يعلنون للناس حكمهم عليهم.

جاء في مقدمة صحيح مسلم عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: " لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ ".

...استمر ذلك إلى القرن العاشر، فلا تجد فكتب الحديث اسم راو إلا وجدت في كتب الرجال تحقيق حاله، و هذا مصداق الوعد الإلهي – قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة ؟؟ قال: تعيش لها الجهابذة ، و تلا قول الله سبحانه و تعالى : }انا نحن نزلنا الذكر و انا له لحافظون {.

يلاحظ الباحث المتفحص أنَّ الأسس والأركان الأساسية لعلم الرواية ونقل الأخبار موجودة في الكتاب العزيز والسنة النبوية، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} سورة الحجرات.

وجاء في السنة عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – يَقُولُ: « نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ ».

ففي هذا الآية الكريمة وهذا الحديث الشريف مبدأ التثبت في أخذ الأخبار وكيفية ضبطها بالانتباه لها ووعيها والتدقيق في نقلها للآخرين.

@ وبناء على أن الخبر لا يقبل إلا بعد معرفة سنده، فقد ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواة، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية، وظهر الكلام في بعض الرواة لكن على قلة، لقلة الرواة المجروحين في أول الأمر .

و كان نشاط الأئمة في ذلك آية في من الآيات ؛ فمن أمثلة ذلك : قال العراقي في شرح) مقدمة ابن صلاح (روينا عن مؤمل أنه قال : حدثني شيخ بحديث فضائل القرآن سورة سورة – فقلت للشيخ : من حدثك ؟ فقال حدثني رجل بالمدائن وهو حي ، فصرت إليه ، فقلت : من حدثك ؟ فقال : حدثني شيخ بواسط ، وهو حي؛ فصرت إليه ، فقال : حدثني شيخ بالبصرة ، فصرت إليه ، فقال :حدثني شيخ بعبادان ، فصرت إليه، فأخذ بيدي ، فأدخلني بيتا ، فإذا فيه قوم من المتصوفة و معهم شيخ ، فقال : هذا الشيخ حدثني ، فقلت يا شيخ من حدثك ؟ فقال لم يحدثني أحد ، و لكننا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن ، فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن. لعل هذا الرجل قطع نحو ثلاثة أشهر مسافرا لتحقيق رواية هذا الحديث الواحد.

...طرق اختبار الرواة :

للأئمة في اختبار الرواة ؛ منها : النظر في حال الراوي في المحافظة على الطاعات و اجتناب المعاصي، و سؤال أهل المعرفة به.

قال الحسن بن صالح بن يحيى : كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه ، حتى يقال : أتريدون أن تزوجوه

؟؟

ومنها : أن يسمع الراوي عدة أحاديث ، فتحفظ أو تكتب ، ثم يسأل عنها بعد مدة ، و ربما كرر السؤال مرارا لينظر : أيغير أو يبدل أو ينقص ؟

سأل بعض الخلفاء ابن شهاب الزهري أن يملي على بعض ولده، فدعا بكاتب، فأملى عليه أربع مائة حديث، ثم إن الخليفة قال للزهري بعد مدة: إن ذلك الكتاب قد ضاع. فدعا الكاتب فأملاه عليه، ثم قابلوا الكتاب الثاني على الكتاب الأول، فما غادر حرفا.

وكانوا كثيرا ما يبالغون في الاحتياط،

حتى قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على بِرْذَوْنٌ. وقال جرير: رأيت سماك بن حرب يبول واقفا فلم أكتب عنه. وقيل للحكم بن عتيبة: لم لم ترو عن زاذان؟ قال كان كثير الكلام.

ومن هنا ظهرت الحاجة لدراسة الأسس والقواعد التي على ضوئها يحكم العلماء على الحديث ويقبلون حديث فلان ويردون حديث الآخر وعلى ضوئها يقسمون الحديث لأقسام كثيرة من ناحية القبول والرد وهذا هو ما يسمى بعلم مصطلح الحديث الذي نحن بصدد دراسته والله المستعان.

@ وقد وقع اختيارنا في هذه الدورة التمهيدية لدراسة كتاب تيسير مصطلح الحديث للشيخ الطحان محاولين اختصار الباب الأول اختصارا غير مخل وشرحه شرحا ممزوجا من شرحي: الشرح المختصر ، ومن تعليقات الشيخ على الشحود على تيسير مصطلح الطحان ومن غيره مع العزو بما يحقق المقصود ويتناسب مع طبيعة هذه الدورة.

@ قال مؤلفه: " عندما كلفتُ منذ سنوات بتدريس علم " مصطلح الحديث " في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة .. رأيت أن أضع بين أيدي الطلبة في كليات الشريعة كتاباً سهلا في مصطلح الحديث وعلومه ييسر عليهم فهم قواعد الفن ومصطلحاته، وذلك بتقسيم كل بحث إلى فقرات مرقمة متسلسلة، مبتدئا بتعريفه، ثم بمثاله، ثم بأقسامه مثلا .... مختتما بفقرة " أشهر المصنفات فيه " كل ذلك بعبارة سهلة، وأسلوب علمي واضح ليس فيه تعقيد ولا غموض محاولا استيعاب جميع أبحاث المصطلح بشكل مختصر. ولم أعرج على كثير من الخلافات والأقوال وبسط المسائل مراعاة للحصص الزمنية القليلة المتخصصة لهذا العلم في كليات الشريعة وكليات الدراسات الإسلامية.

وسميته " تيسير مصطلح الحديث " ولست أرى أن هذا الكتاب يغني عن كتب العلماء الأقدمين في هذا الفن، وإنما قصدت أن يكون مفتاحاً لها، ومذكراً بما فيها، وميسرا للوصول إلى فهم معانيها، وتظل كتب الأشعة والعلماء الأقدمين مرجعاً للعلماء والمتخصصين في هذا الفن، ومعينا فياضاً ينهلون منه .

والله المستعان وعليه البلاغ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.،

الفصلُ الأول

تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا

ينقسم الخبر باعتبار وصوله إلينا إلى قسمين:

فإن كان له طرق بلا حَصْرِ عدد معين فهو المتواتر .

وإن كان له طرق محصورة بعددٍ معين فهو الآحاد.

ولكل منهما أقسام وتفاصيل،سأذكرها وأبسطها إن شاء الله تعالى وأبدا ببحث المتواتر.

المْبحَثٌ الأول

الخبر المتواتر

١-تعريفه :

لغة: هو اسم فاعل مشتق من المتواتر أي التتابع،تقول تواتر المطر أي تتابع نزوله.

اصطلاحا: ما رواه عدد كثير تٌحيل العادةُ تواطؤهم على الكذب.

ومعنى التعريف: أي هو الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر.

٢-شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن التواتر لا يتحقق في الخبر إلا بشروط أربعة وهي:

أن يرويه عدد كثير. وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوال المختار أنه عشرة أشخاص – يحصل بخبرهم العلم – وأن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

أن تٌحيلَ العادة تواطؤهم على الكذب .– وبيَّن الشيخ السماحي في الرواية (ص/٥١) بعض القرائن التي قد يستدل بها على عدم التواطؤ أو التوافق على الكذب عادة فقال: (بأن يكونوا مثلا من بلدان متفرقة، وصنائع مختلفة، وأوساط متباينة، لا يجمعهم هوى، ولا يحويهم مكان، ولا تشملهم إمرة سلطان له هوى في جمعهم فأمرهم بالخبر، وهكذا ...–

أن يكون مُسْتَنَد خبرهم الحس. كقولهم سمعنا أو رأينا أو لمسنا أو ... أما إن كان مستند خبرهم العقل. كالقول بحدوث العالم مثلا – وكوجود الصانع، وكزيادة عدد الاثنين بالنسبة إلى الواحد–. فلا يسمَّى الخبر حينئذ متواتراً.

قال السخاوي في فتح المغيث ج: ٣ ص: ٣٧ : " كون مستند انتهائه الحس من مشاهدة أو سماع؛ لأن ما لا يكون كذلك يحتمل دخول الغلط فيه ونحوه كما اتفق أن سائلا سأل مولى أبي عوانة بمنى فلم يعطه شيئا فلما ولي لحقه أبو عوانة فأعطاه دينارا فقال له السائل والله لأنفعنك با أبا عوانة فلما أصبحوا وأرادوا الدفع من المزدلفة وقف ذلك السائل على طريق الناس وجعل ينادي إذا رأى رفقة من أهل العراق يا أيها الناس اشكروا يزيد بن عطاء الليثي يعني مولى أبي عوانة فإن تقرب إلى الله عز وجل اليوم بأبي عوانة فاعتقه فجعل الناس يمرون فوجا فوجا إلى يزيد يشكرون له ذلك وهو ينكره فلما كثر هذا الصنيع منهم قال ومن يقدر على رد هؤلاء كلهم اذهب فأنت حر).

والشاهد أن هذه القصة المختلقة لا يتوافر فيها شروط التواتر وذلك؛ لأن هؤلاء القوم ليس مستندهم الحس ، كما أن شرط الكثرة لم تتوافر في الطبقة الأولى المفترض أنها تكون قد شاهدت مولى أبى عوانة وهو يعتقه .

وههنا نكتة ينبغي التفطن لها ، هي أن هذا السيد لم يحدث له العلم بعتق مولاه مع كثرة المخبرين له لحصول اليقين عنده بأنه لم يحدث منه ذلك ، وهذا مانع حقيقي عنده من حصول العلم بصدق حادثة العتق لاستحالة اجتماع النقيضين أو حصول التعارض الحقيقي بين الأخبار .

٣- حُكمه :

المتواتر يفيد العلم الضروري، أي اليقيني الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقاً جازماً كمن يشاهد الأمر بنفسه كيف لا يتردد في تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر. لذلك كان المتواتر كله مقبولا ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.

٤-أقسامه:

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما،لفظي ومعنوي.

المتواتر اللفظي : هو ما تواتر لفظه ومعناه. مثل حديث : « مَنْ كَذَبَ عَلَىَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . رواه بضعة وسبعون صحابياً .

المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه.

مثل : أحاديث رفع اليدين في الدعاء . فقد ورد عنه – صلى الله عليه وسلم – نحو مائة حديث. كل حديث منها فيه أنه رفع يديه في الدعاء .لكنها في قضايا مختلفة فكل قضية منها لم تتواتر ،والقَدر المشترك بينها . وهو الرفع عند الدعاء . تواتر باعتبار مجموع الطرق.

٥- وجوده :

يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة، منها حديث الحوض،وحديث المسح على الخفين ،وحديث رفع اليدين في الصلاة وحديث نضر الله أمراً، وغيرها كثير، لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد لوجدتا أن الأحاديث المتواترة قليلة جداً النسبة لها .

٦- أشهر المصنفات فيه :

لقد اعتنى العلماء بجمع الأحاديث المتواترة وجعلها في مصنف مستقل ليسهل على الطالب الرجوع إليها. فمن تلك المصنفات:

الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة : للسيوطي . وهو مرتب على الأبواب.

قطف الأزهار للسيوطي أيضاً . وهو تلخيص للكتاب السابق .

نظم المتناثر من الحديث المتواتر : لمحمد بن جعفر الكتاني .

المبحث الثاني

خبرُ الآحاد

تعريفه:

لغة: الآحاد جمع أحد بمعنى الواحد، وخبر الواحد هو ما يرويه شخص واحد.

اصطلاحاً: هو ما لم يجمع شروط المتواتر.

حكمه :

يفيد العلم النظري، أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال.

أقسامه بالنسبة إلى عدد طرقه :

يقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام.

مشهور.

عزيز.

غريب.

وسأتكلم على كل منها ببحث مستقل .

المَشهور

تعريفه:

لغة : هو اسم مفعول من " شَهَرْتُ الأمر " إذا أعلنته وأظهرته وسمى بذلك لظهوره .

اصطلاحاً: ما رواه ثلاثة . فأكثر في كل طبقة . ما لم يبلغ حد التواتر.

مثاله:

حديث: « إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا،يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ،حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا،اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالاً فَسُئِلُوا،فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ،فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا » .

المسْتَفِيضُ

لغة: اسم فاعل من " استفاض " مشتق من فاض الماء وسمى بذلك لانتشاره.

اصطلاحاً : اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال وهي :

هو مرادف للمشهور .

هو أخص منه؛ لأنه يشترط في المستفيض أن يستوي طرفا إسناده، ولا يشترط ذلك في المشهور .

هو أعم منه أي عكس القول الثاني .

المشهورُ غير الاصطلاحي:

ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر، فيشمل:

ما له إسناد واحد .

وما له أكثر من إسناد .

وما لا يوجد له إسناد أصلا .

@- أنواع المشهور غير الاصطلاحي:

له أنواع كثيرة أشهرها:

مشهور بين أهل الحديث خاصة: ومثاله حديث أنس " أَنَّهُ – صلى الله عليه وسلم – قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ بَنِى سُلَيْمٍ "

مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام: مثاله عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو – رضى الله عنهما – عَنِ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – قَالَ :« الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ،وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ ».

مشهور بين الفقهاء: مثاله حديث :« أَبْغَضُ الْحَلاَلِ إِلَى اللَّهِ الطَّلاَقُ » .

مشهور بين الأصوليين: مثاله حديث: « وُضِعَ عَنْ أُمَّتِى الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ ».

مشهور بين النحاة : مثاله حديث " نِعْمَ العبدٌ صُهَيْبُ لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ " لا أصل له .

مشهور بين العامة : مثاله حديث « الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ » .

–قال العثيمين في شرح البيقونية : (والمشهور يُطلق على معنيين هما:

ما اشتهر بين الناس .

ما اصطلح على تسميته مشهوراً.

أما ما اشتهر بين الناس فإنه أيضاً على نوعين:

(أ) ما اشتهر عند العامة.

(ب) ما اشتهر عند أهل العلم.

فأما ما اشتهر عند العامة : فلا حكم له؛ لأنه قد يشتهر عند العامة بعض الأحاديث الموضوعة فهذا لا عبرة به، ولا أثر لاشتهاره عند العامة، لأن العامة ليسوا أهلاً للقبول أو الرد، حتى نقول إن ما اشتهر عندهم مقبول، ولهذا نجد كثيراً من الأحاديث المشتهرة عند العامة قد ألَّف العلماء فيها مؤلفات مثل كتاب (تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث).

ومما اشتهر من الأحاديث عندهم (خير الأسماء ما حِمد وعُبِّد) وهذا مشتهر عند العامة على أنه حديث صحيح، وهو حديث لا أصل له، ولم يصح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلّم، بل قال النبي صلى الله عليه وسلّم «أحب الأسماء إلى الله عبد الله، وعبد الرحمن»

ومثله (حب الوطن من الإيمان) وهو مشهور عند العامة على أنه حديث صحيح، وهو حديث موضوع مكذوب، بل المعنى أيضاً غير صحيح بل حب الوطن من التعصب.

ومثله حديث (يوم صومكم يوم نحركم) وهو مشهور عند العامة، على أنه حديث صحيح، وهو لا أصل له.

ومثله ما يقال (رابعة رجب غرة رمضان فيها تنحرون) وهو حديث منمق لا أصل له، ويعني أن اليوم الرابع لرجب، هو اليوم الأول لرمضان، وهو اليوم العاشر لذي الحجة، وهو باطل غير صحيح.

والنوع الثاني هو المشهور عند العلماء فهذا يحتج به بعض العلماء وإن لم يكن له إسناد، ويقول: لأن اشتهاره عند أهل العلم، وقبولهم إياه وأخذهم به، يدل على أن له أصلاً.

ومن ذلك حديث «لا يقاد الوالد بالولد» يعني لا يُقتل الوالد بالولد قصاصاً، وهو مشهور عند العلماء، فمنهم من أخذ به، وقال لأن اشتهاره عند العلماء وتداولهم إياه واستدلالهم به يدل على أن له أصلاً.

ومن العلماء من لم يعتبر بهذا.

ومنهم من فصَّل وقال: إن لم يُخالف ظاهر النص فهو مقبول.

أما إن خالف ظاهر النص فهو مردود، وهذا أقرب الأقوال الثلاثة وهو: أن ما اشتهر بين العلماء يُنظر فيه، فإن لم يُخالف نصًّا فهو مقبول، وإن خالف نصًّا فليس بمقبول) -.

@- حكم المشهور :

المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي لا يوصف بكونه صحيحاً أو غير صحيح، بل منه الصحيح ومنه الحسن والضعيف بل والموضوع، لكن إن صح المشهور الاصطلاحي فتكون له ميزة ترجحه على العزيز والغريب .

@- أشهر المصنفات فيه :

المراد بالمصنفات في الأحاديث المشهورة هو الأحاديث المشهورة على الألسنة وليس المشهورة اصطلاحاً، ومن هذه المصنفات:

ا-المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة للسخاوي - قال الشحود: وهو أفضلها على الاطلاق لكثرة فوائده ودرره - .

ب- كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الحديث على السنة الناس للعجلوني- قال الشحود: هو أجمعها ، ولكنه مملوء بالأحاديث والحكايات غير الثابتة ، فهو يحتاج لتحقيق دقيق وتخريج لكل أحاديثه- .

جـ- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن الديبغ الشيباني. - قال الشحوذ: وهناك كتاب قيم وهو أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب للحوت البيروتي ، وهو مختصر لما سبقه لكنه نحا منحى المتشددين-.

بلغ الدرس الثاني"

العَزيز

@-تعريفه:

لغة: هو صفة مشبَّهَةُ[1] من " عَزَّ يَعِزّ" بالكسر أي قُلَّ و نَدَرَ، أو من "عَزَّ يَعَزُّ" بالفتح، أي قوي واشتد، وسمي بذلك أما لقلة وجوده وندرته. وأما لقوته بمجيئه من طريق آخر.

ب- اصطلاحاً: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

@- شرح التعريف :

يعني أن لا يوجد في طبقة من طبقات السند أقلُّ من اثنين أما إن وجد في بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر، بشرط أن تبقي ولو طبقة واحدة فيها اثنان؛ لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند .

هذا التعريف هو الراجح كما حرره الحافظ ابن حجر، وقال بعض العلماء: إن العزيز هو رواية اثنين أو ثلاثة، فلم يفصلوه عن المشهور في بعض صوره.

@- مثاله:

ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول – صلى الله عليه وسلم – قال : « .. لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ ».

ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن عُلَيَّه وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة .

@- أشهر المصنفات فيه :

لم يصنف العلماء مصنفات خاصة للحديث العزيز، والظاهر أن ذلك لقلته ولعدم حصول فائدة مهمة من تلك المصنفات.

الغريبُ

@-تعريفه:

لغة: هو صفة مشبَّهَةُ، بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه.

اصطلاحاً: هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد.

@- شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد،إما في كل طبقة من طبقات السند. أو في بعض طبقات السند ولو في طبقة واحدة،ولا تضر الزيادة عن واحد في باقي طبقات السند؛ لأن العبرة للأقل.

@- أقسامُه:

يقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين هما " غريب مُطْلق " وغريب نسبى "

---

(١) هي صيغة تشتق من الفعل اللاز م –غير المتعدي – وتدل على ثبوت الصفة واستمرارها في صاحبها من غير تقييد بالزمن، نحو : حسن ، شريف ، كبير.

ا-الغريب المطلق: أو الفرد المطلق.

تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أصل سنده، أي ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده. – أي طرفه الذي فيه الصحابي، والصحابي حلقة من حلقات السند، أي إذا تفرد الصحابي برواية الحديث، فإن الحديث يسمى غريب غرابة مطلقة-.

مثاله : حديث : « إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ ».

تفرد به علقمة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: هذا وقد يستمر التفرد إلى آخر السند وقد يرويه عن ذلك المتفرد عدد من الرواة.

ب- الغريبُ النسبيُّ: أو الفرد النسبيّ.

@ تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده أي أن يرويه أكثر من راو في أصل سنده ثم ينفرد بروايته راو واحد عن أولئك الرواة.

– قال في "النزهة" (ص/٦٤): (ثم الغرابة إما أن تكون: في أصل السند: أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي. أو لا يكون كذلك، بأن يكون التفرد في أثنائه، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد.

فالأول: الفرد المطلق: كحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته، تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وقد ينفرد به راو عن ذلك المنفرد، كحديث شعب الإيمان، تفرد به أبو صالح عن أبي هريرة، وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح، وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرهم. وفي مسند البزار، والمعجم الأوسط، للطبراني أمثلة كثيرة لذلك.

والثاني: الفرد النسبي: سمي بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهورا).

وقال في "النكت" (٢/ ٧٠٥): (وأما النسبي فيتنوع – أيضا – أنواعا:

أحدهما: تفرد شخص عن شخص.

ثانيها: تفرد أهل بلد عن شخص.

ثالثها: تفرد شخص عن أهل بلد.

رابعها: تفرد أهل البلد عن أهل بلد أخرى.

مثال الأول: حديث عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر – رضي الله عنه – في قصة الكُدْيَة التي عرضت لهم يوم الخندق أخرجه البخاري، وقد تفرد به عبد الواحد عن أبيه. وقد روي من غير حديث جابر – رضي الله عنه –.

ومثال الثاني: حديث "القضاة ثلاثة". تفرد به أهل مرو، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه – رضي الله عنه –.

ومثال الثالث: وهو عكس الذي قبله، فهو قليل جدا وصورته أن ينفرد شخص عن جماعة بحديث تفردوا به.

ومثال الرابع: ما رواه أبو دواد من حديث جابر – رضي الله عنه – في قصة المشجوج: "إنما كان يكفيه أن يتيمم ويصعب على جرحه خرقة".قال ابن أبي داود: فيما حكاه الدارقطني في "السنن": "هذه سنة تفرد بها أهل مكة، وحملها عنهم أهل الجزيرة").

@– تقسيم آخر له :

قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السند أو المتن إلى:

غريب متناً وإسنادا : وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد .

غريب إسنادا لا متناً : كحديث روى مَتْنَه جماعة من الصحابة،انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر . وفيه يقول الترمذي : " غريب من هذا الوجه " – أي أن الحديث مشهور من طريق معين فيأتي راوي ويرويه من وجه أخر غير معروف كحديث في سنن الترمذى برقم (٥٨) حدثنا محمد بن حميد الرازى حدثنا سلمة بن الفضل عن محمد بن إسحاق عن حميد عن أنس أن النبى – صلى الله عليه وسلم – كان يتوضأ لكل صلاة طاهرا أو غير طاهر. قال قلت لأنس فكيف كنتم تصنعون أنتم قال كنا نتوضأ وضوءا واحدا. قال أبو عيسى وحديث حميد عن أنس حديث حسن غريب من هذا الوجه والمشهور عند أهل الحديث حديث عمرو بن عامر الأنصارى عن أنس. وقد كان بعض أهل العلم يرى الوضوء لكل صلاة استحبابا لا على الوجوب–.

@– من مظان الغريب :

أي مكان وجود أمثلة كثيرة له.

مُسْنَد البَزَّار .

المعْجَم الأوسط للطبراني .

@– أشهر المصنفات فيه :

أ) غرائب مالك للدارقطني .

ب) الأفرْاد للدارقطني أيضا .

ج) السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة لأبي داود السجستاني .

بلغ الدرس الثاني:

المبحث الثاني: تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه:

المطلب الأول: الخبر المقبول

وفيه مقصدان:

المقصد الأول: "أقسام المقبول"

ينقسم الخبر المقبول –بالنسبة إلى تفاوت مراتبه– إلى قسمين رئيسين، هما: صحيح وحسن. وكل منها ينقسم إلى قسمين فرعيين، هما: لذاته ولغيره، فتئول أقسام المقبول في النهاية إلى أربعة أقسام؛ هي:

١– صحيح لذاته.

٢– صحيح لغيره.

٣– حسن لذاته.

٤– حسن لغيره.

وإليك البحث في هذه الأقسام تفصيلا.

الصحيح

@–تعريفه:

لغة: الصحيح ضد السقيم.

اصطلاحا: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

@–شرح التعريف :

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحا،وهذه الأمور هي:

اتصال السند: ومعناه أن كل راو من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه.

عدالة الرواة: أي أن كل راو من رواته اتصف بكونه مسلما بالغا عاقلا غير فاسق وغير مخروم المروءة.

ضبط الرواة : أي أن كل راو من رواته كان تام الضبط،أما ضبط صدر أو ضبط كتاب.

عدم الشذوذ: أي أن لا يكون الحديث شاذا،والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

عدم العلة: أي أن لا يكون الحديث معلولا، والعلة سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث،مع أن الظاهر السلامة منه.

@– شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحا خمسة وهي: { اتصال السند . عدالة الرواة . ضبط الرواة . عدم العلة القادحة . عدم الشذوذ }.

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحا.

@– مثاله:

ما أخرجه البخاري في صحيحه قال : حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قرأ فى المغرب بالطور . فهذا الحديث صحيح لأن :

–سنده متصل : إذ أن كل راو من رواته سمعه من شيخه . وأما عنعنة – أي قوله عن – مالك وابن شهاب وابن جبير فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مدلسين .

–ولأن رواته عدول ضابطون : وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل .

عبدالله بن يوسف : ثقة متقن .

مالك بن أنس: إمام حافظ.

ابن شهاب الزهري : فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه .

محمد بن جبير : ثقة .

جبير بن مطعم : صحابي .

– ولأنه غير شاذ : إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه .

– ولأنه ليس فيه علة من العلل القادحة.

@– حكمه:

وجوب: العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يعتد به من الأصوليين والفقهاء، فهو حجة من حجج الشرع، لا يسع المسلم ترك العمل به .

@– المراد بقولهم: " هذا حديث صحيح " أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة .

@ والمراد بقولهم: " هذا حديث غير صحيح " أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها لا أنه كذب في نفس الأمر، لجواز إصابة من هو كثير الخطأ .

@– ما هو أول مصنف في الصحيح المجرد ؟

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري . ثم صحيح مسلم . وهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول .

أيهما أصح؟ :

والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد، وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالا وأوثق رجالا، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية والنكت الحكيمة ما ليس في صحيح مسلم.

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري .

–قال طاهر الجزائري في "توجيه النظر نقلا عن الحازمي في شروط الأئمة: مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضا وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزم إخراجه وعن بعضهم مدخول لا يصح إخراجه لا في الشواهد والمتابعات وهذا باب فيه غموض وطريقة معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم ولنوضح

ذلك بمثال: وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلا على خمس طبقات ولكل طبقة منها مزية على التي تليها:

فالأولى في غاية الصحة نحو مالك وابن عيينة ويونس وعقيل ونحوهم وهي مقصد البخاري والثانية شاركت الأولى في العدالة غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري حتى كان منهم من يزامله في السفر ويلازمه في الحضر والثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى كالليث بن سعد والأوزاعي والنعمان بن راشد وهو شرط مسلم والثالثة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول كجعفر بن برقان وسفيان بن حسين السلمي وزمعة بن صالح المكي وهم شرط أبي داود والنسائي ... وقد يخرج البخاري أحيانا عن أعيان الطبقة الثانية ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة-.

@ هل استوعبا الصحيح أو التزماه ؟

لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما، ولا التزماه، فقد قال البخاري : " ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح خشية أن يطول الكتاب. " ، وقال مسلم : " ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه ".

بلغ الدرس الرابع

@- الكلام على مستدرك الحاكم:

هو كتاب ضخم من كتب الحديث، ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط واحد الأحاديث الصحيحة عنده وان لم تكن على شرط واحد منهما، معبرا عنها بأنها صحيحة الإسناد، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح، لكنه نبه عليها، وهو متساهل في التصحيح، فينبغي أن يتتبع ويحكم على أحاديثه بما يليق بحالها، ولقد تتبعه الذهبي وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها، ولا يزال الكتاب بحاجة إلى تتبع وعناية .

@- المستخرجات على الصحيحين :

- موضوع المستخرج :

هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب،فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه .

- أشهر المستخرجات على الصحيحين :

١- المستخرج لأبي بكر الإسماعيلي على البخاري .

٢- المستخرج لأبي عوانة الاسفراييني على مسلم .

٣- المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني على كل منهما .

- هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ ؟

لم يلتزم مصنفوها موافقتهما في الألفاظ؛ لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ .

– فوائد المستخرجات على الصحيحين :

علو الإسناد: لأن مصنف المستخرج لو روي حديثا من طريق البخاري مثلا لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج.

الزيادة في قدر الصحيح : لما يقع من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث.

القوة بكثرة الطرق : وفائدتها الترجيح عند المعارضة .

@– معلقات الشيخين ؟

المعلق: هو ما حذف من مبدأ إسناده راو أو أكثر . وهو في البخاري كثير، لكنه في تراجم الأبواب ومقدمتها، ولا يوجد شيء منه في صلب الأبواب البتة، أما في مسلم فقليل .

– حكمه:

ما كان منه بصيغة الجزم: كقال وأمر وذكر، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه.

وما لم يكن فيه جزم : كيروى ويذكر ويحكى،وروي وذكر فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه،ومع ذلك فليس فيه حديث واه لإدخاله في الكتاب المسمى بالصحيح .

@– مراتب الصحيح:

ما اتفق عليه البخاري ومسلم (وهو أعلى المراتب) .

ثم ما انفرد به البخاري.

ثم ما انفرد به مسلم.

ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه .

ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه .

ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه .

ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لا يكن على شرط الشيخين :

لم يفصح الشيخان عن شرط شرطاه أو عيناه زيادة على الشروط المتفق عليها في الصحيح،لكن الباحثين من العلماء ظهر لهم من التتبع والاستقراء،لأساليبهما ما ظنه كل منهم أنه شرطهما أو شرط واحد منهما.

وأحسن ما قيل في ذلك أن المراد بشرط الشيخين أو أحدهما أن يكون الحديث مرويا من طريق رجال الكتابين أو أحدهما مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم.

@– معنى قولهم: " متفق عليه ":

إذا قال علماء الحديث عن حديث " متفق عليه " فمرادهم اتفاق الشيخين، أي اتفاق الشيخين على صحته، لا اتفاق الأمة إلا أن ابن الصلاح قال: " لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول .)

@- هل يشترط في الصحيح أن يكون عزيزا ؟: الصحيح أنه لا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزا، بمعنى أن يكون له إسنادان، لأنه يوجد في الصحيحين وغيرهما أحاديث صحيحة وهي غريبة، وزعم بعض العلماء ذلك كأبي على الجبائي المعتزلي والحاكم، وقولهم هذا خلاف ما اتفقت عليه الأمة.

بلغ الدرس الخامس